الحكومة الشرعية تستعد لتصدير سفينة مشتقات نفط خام دعمًا لغزة

مراقبون: ما جدوى إرسال سفينة نفط خام؟ وهل سيسمح الحوثيون بمرورها؟

الأمناء / خاص:

كشف مصدر مسؤول في الحكومة الشرعية لـ"الأمناء" عن ترتيبات تجري على قدم وساق لتسيير قافلة إغاثية مقدمة من الشعب اليمني إلى الأشقاء الفلسطينيين في غزة.

وأوضح المصدر بأن القافلة الإغاثية المقرر تسييرها من الحكومة الشرعية تتضمن سفينة محملة بالنفط الخام، بالإضافة إلى مساعدات إغاثية غذائية وإيوائية.

وبحسب المصدر فإن الترتيبات جارية على قدم وساق في العاصمة عدن وجمهورية مصر العربية لمرور القافلة عبر معبر رفح الحدودي مع مصر.

وأشار المصدر إلى أن اللجنة المكلفة بتسيير القافلة أنهت إجراءات تصدير سفينة الوقود الخام إلى غزة على الرغم من أن عملية التصدير متوقفة نتيجة قصف الحوثيين للموانئ اليمنية ومنع التصدير.

وذكر المصدر أن قرار تصدير سفينة نفط خام من قبل الشرعية إلى غزة يشهد حالة تباين حول ماهية ردة فعل الحوثيين تجاه هذه الخطوة، فهناك من يتوقع أن الحوثي سيقصف، وآخرين توقعوا العكس انطلاقا من أن الموقف تجاه القضية الفلسطينية من اليمنيين واحد، رغم الحرب القائمة بين الشرعية والانقلابيين.

لملس: يجب محاسبة المخالفين من العسكريين والأمنيين قبل المواطنين

الأمناء / خاص:

شدد وزير الدولة، محافظ العاصمة عدن، رئيس اللجنة الأمنية، الأستاذ أحمد حامد لملس، على ضرورة تفعيل مبدأ الثواب والعقاب للأفراد المخالفين وردع الخارجين عن النظام من الأمنيين والعسكريين قبل المواطنين.

جاء ذلك، خلال ترؤسه الخميس، اجتماعا لإدارة الأمن والأحزمة الأمنية بالعاصمة عدن، بحضور اللواء مطهر علي ناجي مدير الأمن، والعميد محسن الوالي قائد قوات الأحزمة الأمنية، وكُرّس لمناقشة عدد من القضايا الأمنية وفي مقدمتها الأحداث الأخيرة التي شهدها دوار السفينة بمديرية الشيخ عثمان.

وأكد الاجتماع رفضه القاطع لأي تصرفات تخل بالحالة الأمنية، والاستقرار الذي بات يعيشه المواطنون في جميع المديريات، إضافة إلى التأكيد على أهمية تنسيق العمل الأمني بين إدارة الأمن وقوات الحزام الأمني، بما يعزز حالة الاستقرار ويحفظ السكينة العامة للمواطنين.

وفي ختام الاجتماع أشاد المحافظ لملس بجهود الأجهزة الأمنية والعسكرية في ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار والسكينة العامة في مناطق ومديريات العاصمة عدن من خلال مكافحة الجريمة ورصد الأعمال الخارجة على القانون وضبط مرتكبيها، مطالبا الجميع بمضاعفة في الجهود إطار العاصمة والتنسيق والتعاون مع المحافظات المجاورة بما يعود بالنفع على الصالح العام.

تقرير أممي يفضح تورط الإخوان في تعز بتهريب السلاح للحوثي

الأمناء / خاص:

كشف تقرير أممي وآخر أمني عن تورط مليشيات الإخوان في تعز بعمليات تهريب الأسلحة والمواد المستخدمة في صناعة المتفجرات والصواريخ لمليشيات الحوثي الإرهابية.

وأورد التقرير الأخير الصادر عن فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن الدولي عددًا من حوادث ضبط شحنات أسلحة وذخائر ومسيرات ومواد كيماوية تستخدم في صناعة المتفجرات والصواريخ جرى ضبطها من قبل القوات الحكومة والقوات الجنوبية خلال الأشهر الماضية.

ومن بين هذه الحوادث، حادثة ضبط قوات الحزام الأمني بالعاصمة عدن في فبراير الماضي لشحنة ضخمة تقارب الـ 5 أطنان من المنتجات الكيميائية، أهمها الألومنيوم، ومسحوق أكسيد الحديد، بالإضافة إلى قطع غيار رشاشات، وطائرات مسيرة، ومكونات أجهزة بصرية وآلات يشتبه في أنها تستخدم في إنتاج الأسلحة.

الشحنة التي جرى استيرادها من شركة صينية بحاويتي شحن وتم إدخالها عبر ميناء حاويات عدن، كان يتم الترتيب لشحنها عبر الشاحنات إلى مليشيا الحوثي في صنعاء قبل أن يتم ضبطها من قبل قوات الحزام الأمني بعدن.

ويشير التقرير بأن محاولة إدخال هذه الشحنة الضخمة من مسحوق الألومنيوم عبر وصفها بأنها "علكة زهور"، يزيد من احتمال أن تكون هذه الشحنة قد استوردت على الأرجح لأغراض غير مشروعة.

وحول خطورة هذه المادة، يقول التقرير بأنه "يمكن استخدام مسحوق الألمنيوم الناعم (كسليفة) للمتفجرات المحلية الصنع"، مشيراً الى أنه "من المعروف أن الحوثيين استخدموا متفجرات نترات الأمونيوم مع مسحوق الألومنيوم ومتفجرات مركبات الكلورات مع مسحوق الألومنيوم في الأجهزة التي قاموا بصنعها يدويا".

ويضيف التقرير: "إضافة إلى ذلك، يمكن خلط مسحوق الألومنيوم مع فوق كلورات الأمونيوم لإنتاج وقود صاروخي قوي، لافتا إلى أن فريق الخبراء سبق وأن وثق محاولة لتهريب فوق كلورات الأمونيوم إلى اليمن، تم اعتراضها في خليج عمان في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2022م".

تقرير لجنة الخبراء أرفق في هذه الحادثة صورة من التقرير الصادر عن الدائرة القانونية للحزام الأمني بعدن حول ضبط هذه الشحنة، والذي يكشف تورط جهات عسكرية تابعة للإخوان في تعز بالحادثة، وفق اعترافات المضبوطين في الحادثة.

حيث يكشف التقرير عن اعترافات لثلاثة مضبوطين بالحادثة، وهم: المسئول عن شحن المواد من الصين، والمخلص الجمركي للشحنة، ومالك مكتب النقل الذي كان يستعد لنقلها إلى صنعاء، بالإضافة إلى مراسلات جرى ضبطها من هواتفهم مع أعضاء وجهات متورطة في تهريب الشحنة.

ويلفت التقرير إلى أن المراسلات بين المتورطين في تهريب الشحنة تكشف ممارستهم لعمليات إدخال المواد الممنوعة عبر الحاويات ونقلها إلى المليشيات الحوثية، "ولم يتبق إلا أدخال الدبابات" كما ورد في المقاطع الصوتية والمراسلات التي جرى ضبطها مع المتهمين.

تقرير الحزام الأمني بعدن يكشف استخدام المتهمين لمذكرات باسم المؤسسة العسكرية للإفراج عن شحنات ممنوعة ومن بين هذه الجهات: لواء الصعاليك/ تعز، ودائرة التسليح العسكري/ تعز.

كما يكشف التقرير عن أسماء المتورطين في الحادثة، ومن بينهم أحد العناصر بلواء الصعاليك بالتربة جنوبي تعز ويدعى "صفوان حاجب الشيباني" والملقب بصفوان مناع، ويقول التقرير بأنه تاجر سلاح ومالك شحنة النواظير الليلية التي جرى ضبطها، بالإضافة إلى شقيقه سلطان وهو وسيط الشحنة في الصين وشقيقه الآخر محمد من قام باستلامها.

ولواء الصعاليك تشكيل مسلح أنشأته جماعة الإخوان في تعز ضمن قوام محور تعز الخاضع لسيطرتها، ويقوده المدعو عزام نجل مستشار قائد المحور، والقائد العسكري للمليشيات الإخوانية بتعز عبده فرحان سالم.

الفريق الداعري في مهمة حرجة بحضرموت

الأمناء/خاص:

علمت صحيفة "الأمناء" أن الفريق الركن محسن الداعري وزير الدفاع في حكومة الشرعية قد قام الأسبوع الماضي بزيارة مهمة إلى محافظة حضرموت، تتعلق بمحاولة إقناع محافظ حضرموت بن ماضي بالعدول عن قراره بعدم توريد إيرادات المحافظة للبنك المركزي.

وبحسب المصدر فإن الفريق الداعري يحمل رسالة مهمة من مجلس القيادة الرئاسي وبعض سفراء الدول بينها السفير الأمريكي تحث محافظ محافظة حضرموت بن ماضي بالعدول عن قراره بعدم التوريد للبنك المركزي.

مصادر "الأمناء" أكدت أن محافظ حضرموت ربما يتراجع عن قراره ، مقابل تنفيذ عدة شروط سيضعها للفريق الداعري، لإيصالها إلى مجلس القيادة الرئاسي والحكومة.

وبحسب المصادر فإن مهمة الفريق الداعري ما زالت صعبة ومعقدة، خصوصا وأن قرار منع توريد الإيرادات إلى البنك المركزي قد اتخذ باجتماع رسمي للمكتب التنفيذي بحضرموت بالإضافة إلى التأييد الشعبي الواسع للقرار، الأمر الذي يجعل التراجع عنه صعبًا ومستحيلا إلا في حالة الرضوخ لمطالب أبناء حضرموت التي أفصح عنها المحافظ بن ماضي.

وعبر أبناء حضرموت عن تأييدهم المطلق لقرار السلطة المحلية بعدم التوريد للبنك المركزي والاستفادة من إيرادات محافظتهم في توفير الخدمات التي تنهار في المحافظة وسط غياب للحلول الحكومية.

التأييد الحضرمي جاء بعد ضغوط قامت بها الشرعية ضد المحافظ مبخوت بن ماضي للتراجع عن القرار وهو ما يرفضه المواطن الحضرمي الذي عاني ويعاني من الحرمان من أبسط الخدمات.

ويرى أبناء حضرموت أن القرار جاء كأمر طبيعي أمام تجاهل الحكومة لمعاناة حضرموت وأهلها، وحرمان المحافظة من أبسط الخدمات وفي مقدمتها الكهرباء، في وقت تحظى فيه محافظات أخرى بمعاملة مختلفة وهي ممتنعة عن توريد الإيرادات المالية إلى البنك منذ سنوات ولا تزال، في إشارة إلى محافظة مأرب التي لا تورد للبنك المركزي منذ سنوات.

تجاوزات حيدان تطال صلاحيات مجلس القيادة الرئاسي والحكومة

الأمناء / خاص:

كشفت مصادر في وزارة الداخلية عن قيام الوزير إبراهيم حيدان بتعيين وكيل للوزارة، في مخالفة واضحة وتعدٍ صريح على صلاحيات رئيس مجلس القيادة الرئاسي.

وذكرت المصادر لـ(نيوزيمن) أن الوزير حيدان قام بإقالة وكيل الوزارة لشؤون الموارد البشرية والمالية اللواء الركن عبدالله يحيى جابر، وتعيين اللواء الدكتور قائد عاطف صالح بديلا عنه، مشيرة إلى أن قرار تعيين وكلاء الوزارات وفق القانون هو من اختصاص رئيس الجمهورية في حين التكليف يمكن أن يصدر من رئيس الحكومة بصورة استثنائية ومؤقتة إلى حين صدور قرار التعيين.

وأضافت المصادر أن قرار تعيين الوكيل عاطف تزامن مع قرار تعيين مدير عام جديد لدائرة الشؤون المالية، في تجاوز آخر لصلاحيات رئيس الحكومة المخول وفق القانون بإصدار تعيينات مديري العموم.

حيدان وفق المصادر أرجع تعييناته إلى إحالة الوكيل ومدير عام الإدارة المالية السابقين للتحقيق بزعم تورطهم بتأخير صرف مرتبات الوزارة، فيما الحقيقة تشير إلى أن سبب التأخير كان إصرار حيدان على صرف المرتبات عبر شركة إنماء للصرافة والتي جرى تحويلها مؤخرا إلى مصرف مالي.

ورغم مزاعم مكتب حيدان بأن القرار هو تكليف وليس تعيينا، لكن موقع وزارة الداخلية وقطاع الإعلام فيها لا يستخدم مصطلح الوكيل المكلف أو القائم بأعمال.

وتعتبر هذه التعيينات امتدادًا للمخالفات والتجاوزات التي يرتكبها حيدان والتي كان منها قرار إقالة مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات في تعز وتطبيقه القرار بالقوة رغم توجيهات رئيس الحكومة بإيقاف القرار.

وتؤكد المصادر أن حيدان سعى منذ إدارة الرئيس السابق عبدربه منصور هادي لإصدار قرارات تقضي باستبدال الوكلاء الحاليين، لكن هادي رفض الموافقة على المقترحات التي رفعها بهذا الشأن.